

Instructions

Please read the following instructions before completing the form.

Note: This form requires to be filled in English and Arabic translation is only provided for your understanding.

Why are we asking you to complete this form?

To help protect the integrity of tax systems, Governments around the world have established a mandatory information gathering and reporting requirement for financial institutions. This internationally agreed standard has been developed by the Organisation of Economic Co-operation and Development ("OECD") and is known as the Common Reporting Standard (the "CRS").

Under the CRS the UAE Ministry of Finance have issued Regulations that require NBF to collect information to establish where its Account Holders are 'tax resident' (this will usually be where they are liable to pay income taxes). This CRS Self-Certification form is to enable us to collect this information.

In the event, we have contacted you to provide a CRS Self-Certification, but we have not received your form or you provide any invalid/inaccurate information on the form, then we may be legally obliged to report your details to our Regulators, which may lead to potential fines being imposed on you the relevant authorities.

Completing this form will ensure that we hold accurate and up to date information about your tax residency. If your circumstances change and any of the information provided in this form becomes incorrect, please let us know and provide an updated Self-Certification on an immediate basis to comply with the aforementioned regulatory requirements.

Who should complete the CRS Self-Certification Form?

To self-certify on behalf of a legal entity Account Holder (which includes corporates, businesses, trusts and partnerships), complete Section 1 'Entity Tax Residency Self-Certification Form' (CRS-E). If you are a Controlling Person of a legal entity Account Holder, please also complete Section 2 'Controlling Person Tax Residency Self-Certification Form' (CRS-CP).

If you are an individual Account Holder (including a sole proprietor) please complete Individual Self-Certification Form (CRS-I), which can be provided separately. For joint account holders, each individual will need to complete a separate copy of the form.

Even if you have already provided information in relation to the United States Government's Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA), you will still need to provide additional information for the CRS as this is a separate regulation.

If you are completing this form on behalf of someone else, please tell us in what capacity you are signing in Part 4. For example, you might be completing this form as a custodian or nominee of an account, under a Power of Attorney or as a legal guardian on behalf of an account holder who is a minor.

For further information on filling the CRS-E and CRS-CP, please refer to the included **Form Guidance** or the **Appendix**, which explains some of the terms used in the form.

If you have any questions on how to define your tax residency status not covered in this document please visit the OECD or other websites provided below or speak to a professional tax or legal adviser. NBF does not or cannot to provide any tax or legal advice.

Where to get further information from?

Guidance on the OECD rules to be used by all governments participating in the CRS can be found on the OECD's 'Automatic Exchange of Information' (AEOI) website: [Click Here](#)

FAQs: [Click Here](#)

التعليمات

يرجى قراءة التعليمات التالية قبل إدخال البيانات المطلوبة في هذه الاستمارة.

ملاحظة: ينبغي إدخال البيانات المطلوبة في هذا النموذج باللغة الإنجليزية؛ إذ إن الترجمة العربية في هذا الصدد يُقصد منها فقط مساعدتك على فهم كافة التفاصيل الواردة هنا.

ما الهدف من وراء استكمال هذه الاستمارة؟

للمساعدة في ضمان نزاهة الأنظمة الضريبية، أرست الحكومات في جميع أنحاء العالم قواعد إلزامية لجمع المعلومات وإعداد التقارير الخاصة بالمؤسسات المالية. تم اعتماد هذا المعيار تحديد المكان الذي يكون فيه أصحاب حساباته "دافعي ضرائب بموجب مكان إقامتهم" (وهذا يعني المكان الذي يتعين عليهم فيه دفع ضرائب الدخل). وهكذا يتمثل الهدف من وراء نموذج الإبلاغ الضريبي الذاتي للمعيار هذه في تمكيننا من جمع هذه المعلومات.

بموجب الإبلاغ الضريبي المراعي للمعيار المطبقة في هذا الإطار، أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة حزمة من القوانين تطلب بموجبها من بنك الفجيرة الوطني تحديد المكان الذي يكون فيه أصحاب حساباته "دافعي ضرائب بموجب مكان إقامتهم" (وهذا يعني المكان الذي يتعين عليهم فيه دفع ضرائب الدخل). وهكذا يتمثل الهدف من وراء نموذج الإبلاغ الضريبي الذاتي للمعيار هذه في تمكيننا من جمع هذه المعلومات.

في حال لم تتمكن من الحصول على تقرير الإبلاغ الضريبي الذاتي للمعيار المطبقة والخاص بك، أو في حال تقديمك لأي معلومات غير صحيحة / غير دقيقة من خلال هذه الاستمارة، على الرغم من تواصلنا معك لهذا الغرض، فقد نكون ملزمين بموجب القانون الناظم لذلك، بالإبلاغ عن البيانات، ذات الصلة والخاصة بك، إلى الهيئات التشريعية والتنظيمية المعنية بهذا الأمر، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى فرض غرامات معينة عليك من قبل السلطات المختصة.

سيضمن إكمال هذه الاستمارة حصولنا على معلومات صحيحة ودقيقة حول الحالة الضريبية بموجب مكان إقامتك. في حال حدوث أي تغييرات في طبيعة ظروفك الحالية باتت معها المعلومات المقدمة في هذه الاستمارة غير صحيحة، يتعين عليك إخطارنا بذلك على الفور، كما ينبغي عليك تقديم بيان إقرار ذاتي بهذا الشأن، بما يضمن الامتثال التام للمتطلبات التنظيمية الموضحة أعلاه.

من الذي ينبغي عليه إكمال استمارة الإقرار الضريبي الذاتي؟

للتصديق الذاتي نيابة عن صاحب حساب كيان قانوني (والذي يشمل الشركات والأعمال والصناديق الائتمانية والشراكات)، ينبغي استكمال القسم الأول من "استمارة الإقرار الضريبي الذاتي بموجب مكان الإقامة". في حال كنت شخصاً مسؤولاً لإدارة حساب كيان قانوني، ينبغي عليك عندئذ إكمال القسم الثاني من "استمارة الإقرار الضريبي الذاتي بموجب مكان الإقامة للشخص المخول بإدارة حساب ما".

إذا كنت صاحب حساب فردي (بما في ذلك المالك الوحيد)، يرجى إكمال "استمارة الإقرار الضريبي الذاتي الخاصة بالأفراد"، والتي يمكن تقديمها بشكل منفصل، أما بالنسبة للأشخاص الحسابات المشتركة، فسيحتاج كل فرد منهم على حدة إكمال نسخة منفصلة من الاستمارة.

إذا حدث أن قدمت معلومات تتعلق بقانون الامتثال الضريبي الخاص بالحسابات الخارجية التابعة لحكومة الولايات المتحدة، فهذا لا يعفيك من تقديم معلومات إضافية لصالح الإبلاغ الضريبي الذاتي للمعيار المطبقة في هذا الإطار، لأن هذه تعد لأثنية منفصلة.

في حال قيامك باستكمال هذه الاستمارة نيابة عن شخص آخر، يتعين عليك، عندها، اطلاعاً على الصفة التي تقوم بموجبها بالتوقيع على تلك الاستمارة من خلال المكان المخصص لذلك في القسم الرابع منها. على سبيل المثال، قد تكمل هذه الاستمارة بصفتك وصياً أو شخصاً معيناً من قبل صاحب الحساب، بموجب توكيل رسمي، أو بصفتك وصياً قانونياً على صاحب الحساب القاصر.

لمزيد من المعلومات حول إدخال البيانات المطلوبة لصالح عملية المصادقة الذاتية لكيانات الإقامة الضريبية، ونموذج الإقرار الذاتي للأشخاص المسؤولين عن الإبلاغ الضريبي الذاتي المستوفي للشروط والمعايير المطبقة في هذا الإطار، يرجى الرجوع إلى تلك الإرشادات الواردة ضمن الاستمارة، أو الملحق الذي يتناول شرح بعض المصطلحات المستخدمة في هذه الاستمارة.

في حال كانت لديك أي أسئلة حول كيفية تحديد الحالة الضريبية بموجب مكان الإقامة والتي لم يتم التطرق إليها بموجب هذه الاستمارة، ينبغي عليك مراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو مواقع الإنترنت الأخرى المدرجة فيما يلي، أو التحدث إلى مستشار ضريبي أو مستشار قانوني متخصص في هذا الشأن. علماً أن بنك الفجيرة الوطني لا يقدم أو لا يمكنه تقديم أي مشورة ضريبية أو قانونية في هذا الصدد.

أين يمكن الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الشأن؟

يمكن العثور على الإرشادات المتعلقة بالقوانين الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الشأن، والتي سيجري العمل بها من قبل جميع الحكومات المشاركة في نظام الإبلاغ الضريبي الذاتي للمعيار الدولي، على موقع "التبادل التلقائي للمعلومات" التالي، والتابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: [قم بالضغط هنا](#)

الأسئلة الشائعة والمتداولة: [قم بالضغط هنا](#)

Part 1

Identification of Individual Account holder

القسم الأول

بيانات صاحب الحساب المصرفي الشخصي

This section is to be completed for each Account holder.

يتعين على كل صاحب حساب مصرفي شخصي إدخال البيانات المطلوبة في هذا القسم

A	Name of the Account Holder as per the Emirates ID and / or Passport	إسم صاحب الحساب حسب الهوية الإماراتية و/أو جواز السفر
---	---	---

اللقب Title	السيد <input type="checkbox"/> Mr.	السيدة <input type="checkbox"/> Mrs.	الآنسة <input type="checkbox"/> Miss.	لقب آخر Other	<input type="text"/>
الاسم الأول / الأسماء الأولى First or Given Name (s)	<input type="text"/>				
الاسم الأوسط / الأسماء الوسطى Middle Name (s)	<input type="text"/>				
اسم العائلة أو الكنية / أسماء العائلة أو الكنية Family Name or Surname (s)	<input type="text"/>				

B	Current Residence Address	عنوان الإقامة الحالي
---	---------------------------	----------------------

المنزل / الشقة / اسم المبنى، الرقم، الشارع House/Apt/Suite Name, Number, Street	<input type="text"/>	البلدة / المقاطعة / البلد / الولاية Town/City Province/County/State	<input type="text"/>
البلد Country	<input type="text"/>	عنوان البريد / الرمز البريدي Postal Code / Zip Code	<input type="text"/>

C	Mailing Address (please only complete if different from the address shown in Section B)	العنوان البريدي (ينبغي ذكره فقط في حال كان مختلفًا عن العنوان المذكور ضمن القسم ب)
---	---	--

المنزل / الشقة / اسم المبنى، الرقم، الشارع House/Apt/Suite Name, Number, Street	<input type="text"/>	البلدة / المقاطعة / البلد / الولاية Town/City Province/County/State	<input type="text"/>
البلد Country	<input type="text"/>	عنوان البريد / الرمز البريدي Postal Code / Zip Code	<input type="text"/>

D	Date of Birth	تاريخ الميلاد
---	---------------	---------------

التاريخ Date	الشهر Month	السنة Year
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

E	Place of Birth	مكان الميلاد
---	----------------	--------------

الجنسية Nationality	<input type="text"/>	(إذا كنت قد قمت فيما سبق بذكر جنسيتك بموجب ملحق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، يرجى تجاهل هذا المطلب (مطلب الجنسية)) (incase if you have already provided your nationality under US FATCA Addendum then please ignore)
البلدة أو المدينة التي تمت الولادة فيها Town or City of Birth	<input type="text"/>	بلد الميلاد Country of Birth

Part 2

القسم الثاني

Country of Residence for Tax Purposes and related Taxpayer Identification Number ("TIN")

بلد الإقامة للأغراض الضريبية ورقم التعريف الضريبي

Please complete the following table indicating:

يرجى إدخال البيانات المطلوبة في هذا القسم:

(i) Which country(ies)/ jurisdiction(s) the Account holder is tax resident in; and

الدولة (الدول) / الولاية (الولايات) التي يقيم فيها صاحب الحساب ويدفع الضريبة لصالحها؛ و

(ii) The Account holder's TIN for each country/jurisdiction indicated;

رقم التعريف الضريبي الخاص بصاحب الحساب لكل بلد / ولاية قضائية محددة

If the Account holder is tax resident in more than three countries please use a separate sheet.

إذا كان صاحب الحساب مقيمًا ضريبيًا في أكثر من ثلاث دول، يتعين عليه، عندئذ، استخدام ورقة أخرى إضافية لهذا الغرض

If a TIN is unavailable, please provide the appropriate reason A, B or C:

في حال عدم وجود رقم تعريف ضريبي، ينبغي عندئذ ذكر السبب وراء ذلك من خلال الخيار "أ" أو "ب" أو "ت":

Reason A

الخيار "أ"

The country where the Account holder is liable to pay tax does not issue TINs to its residents

لا تصدر الدولة، التي يتعين على صاحب الحساب دفع الضرائب لصالحها، أرقام تعريف ضريبية للمقيمين فيها،

Reason B

الخيار "ب"

The Account holder is otherwise unable to obtain a TIN or equivalent number (Please explain why you are unable to obtain a TIN in the below table if you have selected this reason) .

يتعذر على صاحب الحساب الحصول على رقم تعريف ضريبي أو رقم مكافئ له (في هذه الحالة، ينبغي ذكر السبب الكامن وراء عدم قدرتك على الحصول على رقم تعريف ضريبي في الجدول أدناه في حال اختيارك لهذا الخيار).

Reason C

الخيار "ت"

No TIN is required. (Note. Only select this reason if the authorities of the country of tax residence entered below do not require the TIN to be disclosed)

رقم التعريف الضريبي غير مطلوب. (ملاحظة. يمكنك فقط اللجوء إلى هذا الخيار في حال كانت السلطات المعنية في بلد الإقامة الضريبية، التي تم إدخالها أدناه، لا تطلب الكشف عن رقم التعريف الضريبي).

	بلد الإقامة الضريبية Country of Tax Residence	رقم التعريف الضريبي TIN	في حال عدم وجود رقم تعريف ضريبي، ينبغي عليك عندها ذكر السبب وراء ذلك من خلال الخيارات "أ" أو "ب" أو "ت" If no TIN available, state Reason A, B or C
1			
2			
3			

Please explain in the following boxes why you are unable to obtain a TIN if you selected Reason B above.

يرجى إيضاح السبب وراء تعذر حصولك على رقم التعريف الضريبي في الجدول التالي في حال قمت باختيار الخيار (ب) أعلاه.

1			
2			
3			

I declare I am ONLY a Tax Resident in the jurisdiction(s) listed above in Table, even if the Bank has collected and holds addresses in other jurisdictions that are not listed above:

أقر بأنني مقيم ضريبي ضمن النطاق القضائي (الولايات القضائية) فقط الذي تمت الإشارة إليه في الجدول أعلاه، حتى لو كان لدى البنك سجل آخر في هذا الصدد يضم عناوين في ولايات قضائية أخرى غير مدرجة أعلاه:

☐ نعم
Yes

☐ لا
No

Part 3

القسم الثالث

Enhanced Due Diligence

إجراءات مستفيضة للتحقق من استيفاء الشروط

Please fill the below section if you claimed UAE as your Country of Tax Residence and if you hold a UAE visa with a term of 5 years or more.

يرجى إدخال البيانات المطلوبة في القسم التالي إذا كنت قد ذكرت سابقاً بأن دولة الإمارات العربية المتحدة هي بلد الإقامة الضريبية الخاصة بك، وفي حال حصولك على تأشيرة دخول إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة لا تقل عن 5 سنوات.

A	Did you obtain UAE residency under a residency by investment scheme?	هل حصلت على الإقامة الإماراتية بموجب برنامج الإقامة عن طريق الاستثمار؟
---	--	--

☐ نعم Yes
 ☐ لا No

B	Are you a resident in any other jurisdiction(s)/country(ies)?	هل أنت مقيم في أي ولاية (ولايات) / دولة (دول) أخرى؟
---	---	---

☐ نعم Yes
 ☐ لا No

If 'Yes', please list the jurisdiction(s)/country(ies)

إذا كان الجواب "نعم"، يرجى ذكر اسم الولاية (الولايات) / الدولة (الدول)

	الولاية (الولايات) / الدولة (الدول) Jurisdiction(s) / Country(ies)	رقم التعريف الضريبي TIN	في حال عدم وجود رقم تعريف ضريبي، يرجى ذكر السبب الكامن وراء ذلك من خلال الخيارات: "أ"، "ب"، "أو" (يرجى الرجوع إلى القسم الثاني للاطلاع على التعريفات الخاصة بكل سبب من الأسباب الموضحة في الخيارات: "أ"، "ب"، و"ت") If NO TIN available, please state the "Reason A", "B" or "C". (Refer Part 2 for definition of Reason A, B and C)
1			
2			
3			

C	Have you been subjected to personal income tax in any jurisdiction(s) / country(ies) during the previous calendar year?	هل خضعت لضريبة الدخل الشخصي في أي ولاية (ولايات) / دولة (دول) خلال العام الماضي؟
---	---	--

☐ نعم Yes
 ☐ لا No

If 'Yes', please list the jurisdiction(s)/country(ies)

إذا كان الجواب "نعم"، يرجى ذكر اسم الولاية (الولايات) / الدولة (الدول)

	الولاية (الولايات) / الدولة (الدول) Jurisdiction(s) / Country(ies)	رقم التعريف الضريبي TIN	في حال عدم وجود رقم تعريف ضريبي، يرجى ذكر السبب الكامن وراء ذلك من خلال الخيارات: "أ"، "ب"، "أو" (يرجى الرجوع إلى القسم الثاني للاطلاع على التعريفات الخاصة بكل سبب من الأسباب الموضحة في الخيارات: "أ"، "ب"، و"ت") If NO TIN available, please state the "Reason A", "B" or "C". (Refer Part 2 for definition of Reason A, B and C)
1			
2			
3			

Part 4

القسم الرابع

Declaration

إقرار

I understand that the information supplied by me is covered by the full provisions of the terms and conditions governing the Account Holder's relationship with NBF setting out how NBF may use and share the information supplied by me.

I acknowledge that the information contained in this form and information regarding the Account holder and any Reportable Account(s) may be provided to the tax authorities of the country in which this account(s) is/are maintained and exchanged with tax authorities of another country or countries in which I/the Account holder may be tax resident pursuant to intergovernmental agreements to exchange financial account information.

I certify that I am the Account holder or I am authorized to sign for the Account holder of all the account(s) to which this form or Self-Certification relates.

I declare that all statements made in this declaration are correct and complete, to the best of my knowledge and belief.

I understand that penalties shall be imposed in accordance with the regulation and as set by the Regulator on any Account Holder or Controlling Person, as the case may be, if the self-certification or any supporting documents submitted by myself to the Bank contains any inaccurate or incorrect information

I certify that where I have provided information regarding any other person (such as a Controlling Person or other Reportable Person to which this form relates) that I will, within 30 days of signing this form, notify those persons that I have provided such information to NBF and that such information may be provided to the tax authorities of the country in which the account(s) is/are maintained and exchanged with tax authorities of another country or countries in which the person may be tax resident pursuant to intergovernmental agreements to exchange financial account information.

I undertake to advise NBF within 30 days of any change in circumstances which affects the tax residency status of the account holder identified in Part 1 of this form or causes the information contained herein to become incorrect, and to provide NBF with a suitably updated self-certification and Declaration within 30 days of such change in circumstances.

أقر بأنني على دراية تامة ومعرفة كاملة بأن المعلومات التي قدمتها تراعي كافة الأحكام والشروط النازمة للعلاقة التي تربط صاحب الحساب ببنك الفجيرة الوطني، والتي تحدد كيفية استخدام ومشاركة المعلومات، التي قمت بتقديمها، من قبل بنك الفجيرة الوطني.

أقر بأن المعلومات الواردة في هذه الاستثمار والمعلومات المتعلقة بصاحب الحساب وأي حساب (حسابات) أخرى خاضعة لعملية الإقرار الضريبي قد يتم تقديمها إلى السلطات الضريبية في البلد الذي جرى فيه فتح هذا الحساب (الحسابات) وتبادلته مع السلطات الضريبية الأخرى للدولة أو الدول التي قد أكون أنا / أو صاحب الحساب مقيم فيها ويدفع فيها الضريبة، وذلك بموجب الاتفاقيات الحكومية الدولية المبرمة في هذا الصدد، والخاصة بتبادل المعلومات المالية المتعلقة بالحسابات.

أقر بأنني صاحب الحساب، أو أنني مخول بالتوقيع نيابة عن صاحب الحساب، وهذا الأمر يسري على جميع الحسابات المدرجة ضمن هذه الاستثمار، أو ضمن وثيقة الإقرار الذاتي.

أقر بأن جميع البيانات الواردة في هذا الإقرار صحيحة وكاملة، على حد علمي ومعرفتي.

أنا على دراية كاملة وبينة تامة من أنه سيتم فرض عقوبات، بما يتوافق مع ما جاء في القوانين النازمة لذلك، وعلى النحو الذي يحدده المنظم، على أي صاحب حساب أو شخص مسؤول عن الحساب، وذلك بحسب ما تقتضيه الحالة، في حال تبين لاحقاً بأن الإبلاغ الضريبي الذاتي للمعيار المطبقة، أو أي مستندات أخرى مطلوبة في هذا الإطار، كنت قد قمت بإرسالها في وقت سابق إلى البنك، فتقرر إلى الدقة والمصادقية، أو تحتوي على معلومات منقوصة أو غير صحيحة.

أقر بأنه في حالة تقديمي لمعلومات تتعلق بأي شخص آخر (على غرار الشخص المسؤول عن ذلك، أو أي شخص آخر ذي صلة بهذه الاستثمار وبنبغي تقديم معلومات بشأنه في هذا الصدد)، سأقوم، في غضون 30 يوماً من التوقيع على هذه الاستثمار، بإخطار هؤلاء الأشخاص بأنني قد قمت بتقديم هذه المعلومات إلى بنك الفجيرة الوطني، وأن هذه المعلومات قد يتم تقديمها إلى السلطات الضريبية في البلد الذي تم فيه فتح الحساب (الحسابات) وتبادلها مع السلطات الضريبية في دولة معينة، أو دول أخرى قد يكون فيها الشخص خاضعاً للضريبة فيها بموجب محل الإقامة، وذلك بموجب الاتفاقيات الحكومية الدولية المبرمة في هذا الصدد والخاصة بتبادل المعلومات المالية المتعلقة بالحسابات.

أتعهد بإبلاغ بنك الفجيرة الوطني في غضون 30 يوماً من أي تغيير قد يطرأ على الظروف التي قد تؤثر على حالة الإقامة الضريبية لصاحب الحساب المشار إليه في القسم الأول من هذه الاستثمار، أو تتسبب في عدم صلاحية المعلومات الواردة فيه، وتزويد بنك الفجيرة الوطني بمعلومات صحيحة ودقيقة مرفقة بإقرار ذاتي في هذا الصدد، وذلك في غضون 30 يوماً من هذا التغيير الذي طرأ على طبيعة الظروف المحيطة بذلك الأمر.

الاسم طباعة
Print Name

التوقيع
Signature

التاريخ Date	الشهر Month	السنة Year

ملاحظة: إذا لم تكن صاحب الحساب، فينبغي عليك، عندها، ذكر الصفة التي تقوم بموجبها بالتوقيع على هذه الاستثمار وفي حال تم التوقيع بموجب توكيل رسمي، فينبغي عليك، أيضاً، إرفاق نسخة مصدقة أصولاً من ذلك التوكيل.

Note: If you are not the Account holder, please indicate the capacity in which you are signing the form. If signing under a power of attorney, please also attach a certified copy of the power of attorney.

الصفة
Capacity

Appendix - Definitions

The following is a non-exhaustive list of selected terms that is intended as a guide to assist you in completing this Self-Certification. Should you have any questions, please contact your tax, legal, and/or other professional advisor.

For more information on CRS requirements, please refer to the following:

MOF Automatic Exchange of Information Website
(Common Reporting Standard ("CRS") (<https://mof.gov.ae/fatca-and-crs/>))

OECD Automatic Exchange of Information Website
(Common Reporting Standard (CRS) - Organisation for
Economic Co-operation and Development (oecd.org))

"Account Holder" The term "Account Holder" means the person listed or identified as the holder of a Financial Account. A person, other than a Financial Institution, holding a Financial Account for the benefit of another person as an agent, a custodian, a nominee, a signatory, an investment advisor, an intermediary, or as a legal guardian, is not treated as the Account Holder. In these circumstances that other person is the Account Holder. For example in the case of a parent/child relationship where the parent is acting as a legal guardian, the child is regarded as the Account Holder. With respect to a jointly held account, each joint holder is treated as an Account Holder

"Active NFE" A Non-Financial Entity ('NFE') is an Active NFE if it meets any of the criteria listed below. In summary, those criteria refer to:

- Active NFEs by reason of income and assets;
- Publicly traded NFEs;
- Governmental Entities, International Organisations, Central Banks, or their wholly owned Entities;
- Holding NFEs that are members of a nonfinancial group;
- Start-up NFEs;
- NFEs that are liquidating or emerging from bankruptcy;
- Treasury centers that are members of a nonfinancial group; or
- Non-profit NFEs.

An entity will be classified as Active NFE if it meets any of the following criteria:

- a) Less than 50% of the NFE's gross income for the preceding calendar year or other appropriate reporting period is passive income and less than 50% of the assets held by the NFE during the preceding calendar year or other appropriate reporting period are assets that produce or are held for the production of passive income;
- b) The stock of the NFE is regularly traded on an established securities market or the NFE is a Related Entity of an Entity the stock of which is regularly traded on an established securities market;
- c) The NFE is a Governmental Entity, an International Organisation, a Central Bank, or an Entity wholly owned by one or more of the foregoing;
- d) Substantially all of the activities of the NFE consist of holding (in whole or in part) the outstanding stock of, or providing financing and services to, one or more subsidiaries that engage in trades or businesses other than the business of a Financial Institution, except that an Entity does not qualify for this status if the Entity functions (or holds itself out) as an investment fund, such as a private equity fund, venture capital fund, leveraged buyout fund, or any investment vehicle whose purpose is to acquire or fund companies and then hold interests in those companies as capital assets for investment purposes;

الملحق - التعاريف

فيما يلي قائمة محدودة ببعض المصطلحات الكفيلة بمساعدتك في إكمال هذا الإقرار الذاتي. إذا كنت لديك أي أسئلة أخرى في هذا الصدد، يرجى الاتصال بمستشارك الضريبي و/أو القانوني و/أو أي مستشار آخر متخصص في هذا الشأن.

للحصول على مزيد من المعلومات حول تقرير الإبلاغ الضريبي المشترك المراعي للمعيار الدولي، يرجى الرجوع إلى المراجع التالية:

موقع التبادل التلقائي للمعلومات بوزارة المالية (الإقرار الضريبي الذاتي المستوفي للمعايير المعمول بها في هذا الإطار (<https://mof.gov.ae/fatca-and-crs/>))

موقع التبادل التلقائي للمعلومات التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الإقرار الضريبي الذاتي المستوفي للمعايير المعمول بها في هذا الإطار - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd.org))

"صاحب الحساب" مصطلح "صاحب الحساب" يعني الشخص المدرج اسمه ضمن السجلات الرسمية على أنه صاحب الحساب المالي. لا يتم عادة التعامل مع أي شخص، بخلاف المؤسسات المالية، يدير حساباً مالياً لصالح شخص آخر بموجب وكالة رسمية بهذا الشأن، أو وصياً، أو شخصاً معيناً، أو مخولاً بالتوقيع، أو مستشار استثمار، أو وسيطاً، أو وصياً قانونياً، على أنه مالك الحساب. في مثل هذه الحالات يكون الشخص الآخر هو صاحب الحساب. على سبيل المثال، في حالة العلاقة بين أحد الإلوالدين / الابن القاصر، حيث يشرف الوالد على حساب الابن بصفته وصياً قانونياً، يُعتبر الابن القاصر، في هذه الحالة، صاحب الحساب. أما فيما يتعلق بالحساب المشترك، فيتم التعامل عادة مع كل مالك مشترك على حدة على أنه صاحب حساب.

"كيان غير مالي فاعل" الكيان غير المالي هو كيان غير مالي فاعل في حال استيفائه لأي من المعايير المدرجة أدناه. باختصار، تشير هذه المعايير إلى التالي:

- كيانات غير مالية فاعلة بفعل الدخل والأصول.
- الكيانات غير المالية المتداولة علناً.
- الكيانات الحكومية، أو المنظمات الدولية، أو البنوك المركزية، أو الكيانات المملوكة لها بالكامل.
- إدارة كيانات غير مالية تحظى بعضوية مجموعة غير مالية.
- كيانات غير مالية ناشئة.
- الكيانات غير المالية التي يتم تصفيتها أو الخارجة من دائرة الإفلاس.
- مراكز الخزينة الأعضاء في مجموعة غير مالية، أو
- الكيانات غير المالية وغير الربحية.

سيتم تصنيف الكيان على أنه كيان غير مالي فاعل في حال استيفائه لأي من المعايير التالية:

- أ) أن يكون أقل من 50% من إجمالي دخل الكيان غير المالي للعام المنصرم، أو أي فترة إبلاغ أخرى هو عبارة عن دخل سلبي، وأن يكون أقل من 50% من الأصول المملوكة من قبل الكيان غير المالي خلال العام المنصرم، أو أي فترة إبلاغ أخرى، هي عبارة عن أصول تأتي بربع معين، أو يتم الاحتفاظ بها بغية الحصول على دخل سلبي؛
- ب) يتم تداول أسهم الكيان غير المالي بانتظام في سوق أوراق مالية معترف بها قانونياً، أو أن الكيان غير المالي هو كيان مرتبط بكيان آخر يتم تداول أسهمه بانتظام في سوق أوراق مالية معترف بها قانونياً؛
- ت) الكيان غير المالي هو كيان حكومي، أو منظمة دولية، أو بنك مركزي، أو كيان مملوك بالكامل لصالح إحدى الجهات التي أتينا على ذكرها فيما سبق؛
- ث) تتكون جميع أنشطة الكيان غير المالي إلى حد كبير من الاحتفاظ (سواء بشكل جزئي أم كلي) بالأرصدة أو الأصول الحالية، أو توفير التمويل المطلوب والخدمات اللازمة لإحدى الشركات المنخرطة في الأعمال التجارية بخلاف الأعمال التجارية التي تندرج في إطار المؤسسات المالية، ويستثنى من ذلك الكيانات غير المستوفية للشروط الخاصة بهذه الحالة كأن يعمل ذلك الكيان (أو يصنف نفسه) كصندوق استثماري، وذلك على غرار صندوق الأسهم الخاصة، أو صندوق رأس المال الاستثماري، أو صندوق الاستحواذ بالرافعة المالية (الاستحواذ على شركة أخرى باستخدام مبلغ كبير من الأموال المقترضة (السندات أو القروض) لتغطية تكلفة الاستحواذ، أو أي وسيلة استثمارية أخرى تهدف إلى الحصول على الشركات أو تمويلها، ومن ثم الاحتفاظ بحصص في تلك الشركات لتكون بمثابة أصول رأسمالية توظف لاحقاً لأغراض الاستثمار؛

e) The NFE is not yet operating a business and has no prior operating history, (a "start-up NFE") but is investing capital into assets with the intent to operate a business other than that of a Financial Institution, provided that the NFE does not qualify for this exception after the date that is 24 months after the date of the initial organisation of the NFE;

f) The NFE was not a Financial Institution in the past five years, and is in the process of liquidating its assets or is reorganising with the intent to continue or recommence operations in a business other than that of a Financial Institution;

g) The NFE primarily engages in financing and hedging transactions with, or for, Related Entities that are not Financial Institutions, and does not provide financing or hedging services to any Entity that is not a Related Entity, provided that the group of any such Related Entities is primarily engaged in a business other than that of a Financial Institution; or

h) The NFE meets all of the following requirements (a "non-profit NFE") :

1. It is established and operated in its jurisdiction of residence exclusively for religious, charitable, scientific, artistic, cultural, athletic, or educational purposes; or it is established and operated in its jurisdiction of residence and it is a professional organisation, business league, chamber of commerce, labour organisation, agricultural or horticultural organisation, civic league or an organisation operated exclusively for the promotion of social welfare;

2. It is exempt from income tax in its jurisdiction of residence;

3. It has no shareholders or members who have a proprietary or beneficial interest in its income or assets;

4. The applicable laws of the NFE's jurisdiction of residence or the NFE's formation documents do not permit any income or assets of the NFE to be distributed to, or applied for the benefit of, a private person or non-charitable Entity other than pursuant to the conduct of the NFE's charitable activities, or as payment of reasonable compensation for services rendered, or as payment representing the fair market value of property which the NFE has purchased; and

5. The applicable laws of the NFE's jurisdiction of residence or the NFE's formation documents require that, upon the NFE's liquidation or dissolution, all of its assets be distributed to a Governmental Entity or other non-profit organisation, or escheat to the government of the NFE's jurisdiction of residence or any political subdivision.

"Control" Control over an Entity is generally exercised by the natural person(s) who ultimately has a controlling ownership interest (typically on the basis of a certain percentage (e.g. 25%)) in the Entity. Where no natural person(s) exercises control through ownership interests, the Controlling Person(s) of the Entity will be the natural person(s) who exercises control of the Entity through other means. Where no natural person or persons are identified as exercising control of the Entity through ownership interests, the Controlling Person of the Entity is deemed to be the natural person who holds the position of senior managing official.

"Controlling Person" This means the natural persons who exercises control over an Entity. In the case of a trust, such term means the settlor, the trustees, the protector (if any), the beneficiaries or class of beneficiaries, and any other natural person

ج) لم يقيم الكيان غير المالي بأي نشاط تجاري بعد، وليس لديه تاريخ تشغيلي سابق، ("كيان غير مالي ناشئ")، إلا أنه يستثمر رأس المال في الأصول، وذلك بغية تأسيس نشاط تجاري بخلاف المؤسسة المالية، بشرط ألا يستفيد الكيان غير المالي من هذا الاستثناء بعد انقضاء فترة تقدر بنحو 24 شهراً على تاريخ إجراء التنظيم الأولي للكيان غير المالي؛

ج) لم يكن الكيان غير المالي هذا يمثل مؤسسة مالية في غضون السنوات الخمس الماضية، وهو في طور تصفية أصوله، أو إعادة تنظيمها، وذلك بغية مواصلة أو استئناف العمليات في عمل تجاري آخر بخلاف ذلك الخاص بالمؤسسات المالية؛

ج) يشارك الكيان غير المالي بشكل أساسي في معاملات التمويل والتحوط مع، أو لصالح الكيانات ذات الصلة، والتي لا تتخذ عادة صفة المؤسسات المالية، ولا يقدم خدمات التمويل أو التحوط لصالح أي كيان آخر، شريطة أن تكون جميع هذه الكيانات ذات الصلة منخرطة بشكل رئيسي في أعمال أخرى غير تلك الخاصة بالمؤسسات المالية؛ أو

د) يستوفي الكيان غير المالي جميع المتطلبات التالية ("كيان غير مالي وغير ربحي"):

1. تم إنشاؤه والبدء في ممارسة نشاطاته ضمن نطاق مكان إقامته، وذلك للأغراض عدة ومختلفة قد تكون دينية، أو خيرية، أو علمية، أو فنية، أو ثقافية، أو رياضية، أو تعليمية؛ أو تم تأسيسها والبدء بممارسة نشاطاتها ضمن نطاق مكان إقامتها، وأن تكون إما عبارة عن منظمة مهنية، أو رابطة أعمال، أو غرفة تجارة، أو منظمة عمالية، أو منظمة زراعية، أو هيئة منخرطة في أعمال البستنة، أو رابطة مدنية، أو منظمة تعمل بشكل حصري في نطاق الارتقاء بمعايير الرعاية الاجتماعية؛

2. إعفاؤه من ضريبة الدخل في منطقة إقامته.

3. عدم وجود مساهمين أو أعضاء آخرين يحظون بحقوق ملكية، أو أي نوع من المنفعة، سواء في دخلها أم في أصولها.

4. لا تسمح القوانين المعمول بها في نطاق إقامة الكيان غير المالي، أو الموائيق الناطمة لعملية تأسيس الكيان غير المالي هذا، بتوزيع أي دخل أو أصول للكيان غير المالي، أو تقديمه لصالح شخص بعينه، أو كيان غير خيري بخلاف ما يلي: القيام بمختلف الأنشطة الخيرية لصالح الكيان غير المالي، أو كتعويض مستحق مقابل الخدمات المقدمة، أو كدفعة تمثل القيمة السوقية الحقيقية للممتلكات التي قام الكيان غير المالي بشرائها؛

5. تشترط القوانين المعمول بها ضمن نطاق إقامة الكيان غير المالي أو الموائيق الناطمة لعملية تأسيس الكيان غير المالي، عند تصفية الكيان غير المالي أو حله، توزيع جميع أصوله على كيان حكومي، أو منظمة غير ربحية أخرى، أو التنازل عنها لصالح الدولة التي يقيم فيها ذلك الكيان غير المالي، أو أي مقاطعة أخرى، أو إحدى التقسيمات السياسية للدولة ذات الصلة.

"التحكم والإدارة" يتم عادة التحكم والإشراف العام على الكيان من قبل الشخص (الأشخاص) الذي يتمتع بموهبة أو قدرات فطرية ويحظى، في الوقت نفسه، بالحصة الكبرى من أسهم هذا الكيان (وعادة ما يتم احتساب ذلك على أساس نسبة مئوية معينة (على سبيل المثال 25%) من القيمة الإجمالية لهذا الكيان. في حال عدم قيام أي شخص (أشخاص)، يتحلى بالقدرات الفطرية المطلوبة لذلك، بعملية التحكم والإدارة من خلال ما يعرف بمصالح الملكية، ينبغي أن توكل مهمة الإدارة والإشراف العام على الكيان إلى الشخص (الأشخاص) الذي يتمتع بموهبة أو قدرات فطرية تخوله لذلك، والذي يقوم عادة بالإشراف على هذا الكيان من خلال وسائل أخرى. في حال عدم إكمال مهمة إدارة هذا الكيان لشخص (أشخاص) ممن يتمتعون بالموهبة أو القدرات الفطرية التي تؤهلهم لهذا الغرض، من خلال ما يعرف بمصالح الملكية، فإن مهمة الإدارة في هذا الحالة توكل إلى ذلك الشخص، الذي لديه موهبة أو قدرات فطرية في هذا الشأن، ويشغل منصباً إدارياً رفيعاً فيها.

"الشخص المهيمن (المسؤول/المتحكم)" ويطلق هذا الاصطلاح عادة على كل شخص عادي يظلي بسمه الهيمنة أو التحكم بكيان استثماري معين. أما فيما يتعلق بالصناديق الائتمانية، فيشير هذا المصطلح عادة إلى المانح والأمناء، والوصي (إن وجد)، والمستفيدين أو فئة المستفيدين،

exercising ultimate effective control over the trust, and in the case of a legal arrangement other than a trust, such term means persons in equivalent or similar position.

NBF approach defines Controlling person as natural person(s) controlling by ownership = > 25% (directly or indirectly) of the entity will be the Controlling Person(s). Where there are no such persons by ownership, the Controlling Person(s) will be the natural person(s) who exercise control over the Entity through "other means" as declared by Entity on the self-certification form or US Addendum. (E.g. board of directors of the company or will be the natural person(s) who holds the position of a senior managing official etc.)

"Controlling Persons of a trust" It means the settlor(s), the trustee(s), the protector(s) (if any), the beneficiary(ies) or class(es) of beneficiaries, and any other natural person(s) exercising ultimate effective control over the trust (including through a chain of control or ownership). The settlor(s), the trustee(s), the protector(s) (if any), and the beneficiary(ies) or class(es) of beneficiaries, must always be treated as Controlling Persons of a trust, regardless of whether or not any of them exercises control over the activities of the trust. Where the settlor(s) of a trust is an Entity then the CRS requires Financial Institutions to also identify the Controlling Persons of the settlor(s) and when required report them as Controlling Persons of the trust. In the case of a legal arrangement other than a trust, such term means persons in equivalent or similar positions.

"Entity" The term "Entity" means a legal person or a legal arrangement, such as a corporation, organisation, partnership, trust or foundation.

"Financial Account" A Financial Account is an account maintained by a Financial Institution and includes: Depository Accounts; Custodial Accounts; Equity and debt interest in certain Investment Entities; Cash Value Insurance Contracts; and Annuity Contracts

"Investment Entity located in a Non-Participating Jurisdiction and managed by another Financial Institution" It is any Entity the gross income of which is primarily attributable to investing, reinvesting, or trading in Financial Assets if the Entity is (i) managed by a Financial Institution and (ii) not resident in, or a branch located in, a Participating Jurisdiction.

"Investment Entity managed by another Financial Institution" "An Entity is "managed by" another Entity if the managing Entity performs, either directly or through another service provider on behalf of the managed Entity, any of the activities or operations described in clause (i) above in the definition of 'Investment Entity'. An Entity only manages another Entity if it has discretionary authority to manage the other Entity's assets (either in whole or part). Where an Entity is managed by a mix of Financial Institutions, NFEs or individuals, the Entity is considered to be managed by another Entity that is a Depository Institution, a Custodial Institution, a Specified Insurance Company, or the first type of Investment Entity, if any of the managing Entities is such another Entity.

"Participating Jurisdiction" A Participating Jurisdiction is a jurisdiction with which an agreement is in place pursuant to which it will provide the information set out in the Common Reporting Standard.

وأي شخص عادي آخر يتحكم بالصندوق الائتماني، وفي حال وجود كيان قانوني آخر بخلاف الصندوق الائتماني، فإن هذا المصطلح يشير عادة إلى أولئك الأشخاص الذين يشغلون مناصب مماثلة، أو يحظون بسلطة معينة في هذا الإطار.

وفقاً للنهج المتبع من قبل بنك الفجيرة الوطني، يصنف الشخص المسؤول (المهيمن)، على أنه ذلك الشخص (الأشخاص) الذي يحظى عادة بتلك السمة المكتسبة بموجب حصته المهيمنة في الملكية = أي من حيث امتلاكه لنسبة تفوق قيمتها عن < 25% (سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر) في الكيان المذكور، الأمر الذي يخوله (يخولهم) التحكم بالكيان. في حال عدم وجود مثل هذا النوع من الأشخاص الذين يتحكمون بكيان ما، بموجب حصتهم المهيمنة في الملكية، ستوكل مهمة الهيمنة والتحكم بالكيان المذكور إلى الشخص (الأشخاص) الذين يحظون بسمات خاصة أخرى أو وسائل أخرى تخولهم ذلك، وذلك بما يتماشى مع ما جاء في إقرار الكيان الذي تضمنه نموذج الإقرار الذاتي أو الملحق الأمريكي. (على سبيل المثال مجلس إدارة الشركة أو أي شخص آخر (أشخاص آخرين) ممن يشغلون مناصب إدارية رفيعة، أو أي شيء من هذا القبيل).

"الأشخاص المشرفون على الصندوق الائتماني" يقصد بهم المانح (المانحين)، والوصي (الوصياء)، والمؤتمن (المؤتمنين) (إن وجد)، والمستفيد (المستفيدين) أو فئة (فئات) المستفيدين، وأي شخص آخر (أشخاص) يمتلك موهبة أو قدرات فطرية تؤهله للإدارة والإشراف العام على الصندوق والقيام بأنشطة الصندوق (من خلال مجموعة من القرارات الإدارية أو بموجب الملكية). يجب دائماً معاملة المانح (المانحين)، والوصي (الوصياء)، والمؤتمن (المؤتمنين) (إن وجد)، والمستفيد (المستفيدين) أو فئة (فئات) المستفيدين، على أنهم أشخاص مسؤولون عن إدارة صندوق بعينه، بغض النظر عما إذا كان هؤلاء يتولون آنذاك مهمة الإدارة والإشراف العام على أنشطة الصندوق، أم لا. عندما يمثل المانح (المانحون) في صندوق ائتماني كياناً ما، فإن الإقرار الضريبي المستوفي للمعايير المطبقة يستلزم من المؤسسات المالية، أيضاً، تحديد الأشخاص المسؤولين عن المانحين، والإعلان عنهم، واعتبارهم أشخاصاً مسؤولين عن الإدارة والإشراف العام على الصندوق، في حال اقتضى الأمر ذلك. في حال وجود صيغة قانونية أخرى بخلاف الصيغة الائتمانية، فإن هذا المصطلح يقصد به عادة أولئك الأشخاص الذين يتولون مناصب شبيهة أو مماثلة.

"الكيان" يقصد به أي شخص مخول، أو أي نظام قانوني آخر يتخذ شكل شركة، أو منظمة، أو شراكة، أو صندوق ائتماني، أو مؤسسة معينة.

"الحساب المالي" هو حساب يدار عادة من قبل مؤسسة مالية معينة، ويتضمن ما يلي: حسابات الإيداع؛ حسابات الوصاية؛ مبالغ مالية أو أسهم وديون في كيانات استثمارية معينة؛ عقود تأمين القيمة النقدية؛ وعقود الدخل السنوي.

"كيان استثماري يقع ضمن نطاق ولاية قضائية غير مشاركة وتديره مؤسسة مالية أخرى" هو أي كيان يُعزى إجمالي دخله بشكل أساسي إلى الاستثمار، أو إعادة الاستثمار، أو المتاجرة في الأصول المالية وكان ذلك الكيان (1) يُدار من قبل مؤسسة مالية (2) غير مقيم في مكان، أو تابع لفرع، يقع في ولاية قضائية مشاركة.

"كيان استثماري مُدار من قبل مؤسسة مالية أخرى" "يُدار الكيان بواسطة كيان آخر إذا كان الكيان المُدار يؤدي، سواء بشكل مباشر، أم من خلال مزود خدمة آخر نيابة عن الكيان المُدار، أيًا من الأنشطة أو العمليات الموضحة في البند رقم (1) أعلاه الذي يتناول تعريف "الكيان الاستثماري". يمكن لكيان ما الإشراف على إدارة كيان آخر فقط في حال امتلاكه السلطة التقديرية الكفيلة بتمكينه من إدارة أصول الكيان الآخر (سواء أكان ذلك بشكل كلي أم جزئي). عندما يُدار كيان ما من قبل مجموعة مختلفة من المؤسسات المالية، أو الكيانات غير المالية، أو الأفراد، يُعتبر الكيان مُداراً من قبل كيان آخر قد يمثل مؤسسة إيداع، أو شركة وصاية قانونية، أو شركة تأمين محددة، أو النوع الأول من الكيان الاستثماري، في حال كان أحد الكيانات المضطلة بمسؤولية الإدارة يمثل كياناً آخر.

"الولاية القضائية المشاركة" هي سلطة قضائية يجري من خلالها إبرام اتفاقية يتم بموجبها توفير المعلومات المنصوص عليها في الإبلغ الضريبي المستوفي للشروط والمعايير المطبقة في هذا الإطار.

“Passive NFE” Under the CRS a “Passive NFE” means any NFE that is not an Active NFE. An Investment Entity located in a Non-Participating Jurisdiction and managed by another Financial Institution is also treated as a Passive NFE for purposes of the CRS.

“Reportable Account” The term “Reportable Account” means an account held by one or more Reportable Persons or by a Passive NFE with one or more Controlling Persons that is a Reportable Person.

“Reportable Jurisdiction” A Reportable Jurisdiction is a jurisdiction with which an obligation to provide financial account information is in place.

“Reportable Person” A Reportable Person is an individual (or entity) that is tax resident in a Reportable Jurisdiction under the laws of that jurisdiction. The Account Holder will normally be the “Reportable Person”; however, in the case of an Account Holder that is a Passive NFE, a Reportable Person also includes any Controlling Persons who are tax resident in a Reportable Jurisdiction. Dual resident individuals may rely on the tiebreaker rules contained in tax conventions (if applicable) to solve cases of double residence for purposes of determining their residence for tax purposes.

“TIN” (including “functional equivalent”) Taxpayer Identification Number (TIN): TIN or a functional equivalent in the absence of a TIN. A TIN is a unique combination of letters or numbers assigned by a jurisdiction to an Individual or an Entity and used to identify the Individual or Entity for the purposes of administering the tax laws of such jurisdiction. Further details of acceptable TINs can be found at :

<http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/crs-implementation-and-assistance/taxidentification-numbers/#d.en.347759>

Some jurisdictions do not issue a TIN. However, these jurisdictions often utilise some other high integrity number with an equivalent level of identification (a ‘functional equivalent’). Examples of that type of number include, for individuals, a social security/insurance number, citizen/personal identification/service code/number, and resident registration number.

“كيان غير مالي وغير فاعل” بموجب الإبلاغ الضريبي المستوفي للشروط والمعايير المطبقة في هذا الإطار، يعني أي كيان غير مالي وغير فاعل. يتم أيضًا التعامل مع الكيان الاستثماري، الموجود في أي ولاية قضائية غير مشاركة والمدار من قبل مؤسسة مالية أخرى، على أنه كيان غير مالي وغير فاعل فيما يخص مسألة الإبلاغ الضريبي الذاتي المستوفي للشروط والمعايير المطبقة في هذا الإطار.

“الحساب الخاضع لعملية الإقرار المالي” يُقصد بمصطلح “الحساب الخاضع لعملية الإقرار المالي” هو ذلك الحساب الذي يمتلكه عادة شخص واحد أو أكثر من الأشخاص الخاضعين لعملية الإقرار المالي، أو أي كيان غير مالي وغير فاعل يدار عادة من قبل شخص أو أكثر ممن تقع على عاتقهم مسؤولية الإقرار المالي.

“الولاية القضائية الخاضعة لعملية الإقرار المالي” هي عبارة عن ولاية قضائية ملزمة بتقديم معلومات تتعلق بأي من الحسابات المالية.

“الشخص الخاضع للإقرار الضريبي” هو أي فرد (أو كيان) خاضع للضريبة بموجب إقامته في ولاية قضائية خاضعة للإقرار الضريبي. وعادة ما يكون صاحب الحساب هو “الشخص الخاضع للإقرار الضريبي”؛ من ناحية ثانية، في حال كان صاحب الحساب يمثل كياناً غير مالي وغير فاعل، تنطبق صفة “الشخص الخاضع للإقرار الضريبي” أيضًا على جميع الأشخاص المضطّلعين بمهمة إدارتها والإشراف عليها في أي ولاية قضائية خاضعة للإقرار الضريبي. قد يعتمد الأفراد ممن يحظون بإقامة مزدوجة على قوانين تجنب الازدواج الضريبي الواردة في الاتفاقيات الضريبية (إن وجدت)، وذلك لحل مسألة الإقامة المزدوجة وتحديد مكان الإقامة الخاضع للضريبة.

“رقم التعريف الضريبي” (بما في ذلك “ما يعادله من حيث المهمة أو الوظيفة”) هو عبارة عن مزيج فريد من الحروف أو الأرقام المخصصة من قبل ولاية قضائية معينة لصالح فرد أو كيان، وهي تستخدم عادة للتعرف على الأفراد والكيانات من أجل تطبيق النظام الضريبي الخاص لهذه الولاية القضائية. يمكن العثور على مزيد من التفاصيل حول أرقام التعريف الضريبية المقبولة عبر الرابط التالي:

<http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/crs-implementation-and-assistance/taxidentification-numbers/#d.en.347759>

ثمة ولايات عدة لا تقوم عادة بإصدار أرقام تعريف ضريبية. إلا أن تلك الولايات غالبًا ما تعتمد رقمًا آخر يمتاز بمعدلات أمان عالية، بحيث يحظى بمستوى مماثل من التعريف (“مكافئ وظيفي”). ولعل الأمثلة على هذا النوع من الأرقام الخاصة بالأفراد، كثيرة، ومن أبرزها: رقم الضمان الاجتماعي / رقم التأمين، الهوية الشخصية أو الوطنية / رمز أو رقم الخدمة، ورقم تسجيل المقيم.